



2012/9/10

أوراق عمل:

الإسلاميون والمسألة

الاجتماعية - الاقتصادية:

نقاش في

السياسات والمناهج والخيارات¹

عبد الحليم فضل الله²

¹ دراسة قدمت في مؤتمر الاسلاميون : فلسطين ونظام الحكم بعد الثورات العربية ونظمه مركز الزيتونة للدراسات ومؤسسة الفكر الاسلامي المعاصر للدراسات والبحوث ومركز دراسات العالم وفلسطين / 12-13 ايلول 2012 بيروت - لبنان

² رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

يقف الإسلاميون على المفترق، في التحولات الشعبية والسياسية الجارية في العالم العربي، فهم مخيرون بين إتباع نهج براغماتي مهادن، يقوي حضورهم في السلطة وخارجها، أو يرد عنهم في أقل الأحوال غائلة الحرمان السياسي والاضطهاد والإقصاء الذي عانوا منه سنوات طويلة؛ وبين نهج آخر أكثر تطلباً واطل سهولة، يضعهم في موقع الفعل على المستوى الداخلي والخارجي، وفي قلب عملية بناء الإجماع الوطني المطلوب لقيام دولة عربية جديدة؛ وهذا الإجماع الذي يضم تحت مظلته طيفاً واسعاً من الأحزاب السياسية والقوى الاجتماعية والاتجاهات الإيديولوجية والعقائدية، هو الخيار المناسب لبت أسئلة التأسيس، تلك التي لا يمكن تركها لعمليات الاقتراع وحدها.

هل يستطيع الإسلاميون تأدية هذا الدور، فيقودوا عملية التغيير في الخيارات السياسية والاقتصادية/ الاجتماعية، بعد أن كانوا قوة رئيسية في الانتفاضات التي أزاحت أنظمة مستبدة. بل هل بمقدورهم أن يكونوا قوة ثورية في السلطة كما كانوا في الميدان؟

والسؤال الذي يطرح نفسه بادئ ذي بدء هو عن نوع الديمقراطية التي نريد بعد ان حسم الجدل بأنها هي قاعدة الحكم للدولة العتيدة، فالطريق إلى التغيير المنشود لا يتم ضمن مسار مبسط وروتيني، بل لا بد وان يكون مشوباً - في المرحلة الانتقالية على الأقل - بصراعات ومنافسات وتفاعلات حيوية تتم خارج دائرة الصراع على السلطة، وبمنأى عن أدواتها المعروفة، وصولاً إلى نظام جديد للتفكير والسياسات والعلاقات.

أولاً: خيارات التحول الديمقراطي:

تجد الشعوب العربية- والإسلاميون كتلة أساسية فيها- أمام احتمالات متعددة وأحياناً متضاربة، بشأن الديمقراطية التي ستحدد وجهة أنظمتهم السياسية، ومن بينها الاحتمالات الثلاثة الآتية:

الاحتمال الأول: قيام ديمقراطية لينة ضعيفة الدفع، تسمح بتداول السلطة لكن على مسرح سياسي ضيق لا يتضمن القضايا الرئيسية جميعها. هذا يعني أن نقل السلطة من يد إلى أخرى لا يحدث تغييراً فعلياً في جميع المجالات، فالمسائل السيادية التي تحدد دور الدولة وعلاقاتها الخارجية، قد تظل محكومة بعوامل وقوى لا تمت إلى الهيئات الانتخابية بصلة. وعلى سبيل المثال لا الحصر تفرض الاتفاقات والالتزامات الخارجية الموروثة من عهود ما قبل

الثورات (في مصر وغيرها)، قيودا على العملية الديمقراطية، لأنها تمنع السلطات الجديدة من تخطيط سياساتها الخارجية وفق الاستراتيجية التي تريد. وينطبق الأمر نفسه على الشأن الاقتصادي الاجتماعي حيث تصير الأولوية في ظل هذا الاحتمال، لمقتضيات العلاقة مع الأسواق والمنظمات والمؤسسات الدولية، وللشروط التي تضعها الجهات المانحة، ولمصالح المحتكرين ورجال الأعمال الجدد. باختصار نجد انفسنا أمام سلطة ترسم ملامحها الانتخابات إلا أن جماعات المصالح الداخلية وقوة الضغوط الخارجية هي التي تحركها وتتحكم بها.

الاحتمال الثاني: هو السير نحو ما يمكن تسميته بديمقراطية الهويات الصافية، والفرضية الخطيرة هنا هو أن الممارسة الديمقراطية لن تأخذ مداها إلا في مجتمعات متجانسة، وفي نطاق هويات صغرى متنازعة. ومع ان هذا الاحتمال يتناسب مع الديمقراطية النمطية التي تقوم على مبدأ الأغلبية والأقلية، لكن لن يكون بوسعها أن تعبر عن الآمال والمصالح والتطلعات الشعبية، لقيامها على الشردمة والتفرق والتنازع، كما لن تتمكن من الاستثمار في الشراكة مع الدول العربية والإسلامية على صعد التقدم والتنمية وبناء الدور العالمي، لأنها ستكون مشغولة طوال الوقت بصراعاتها الداخلية والخارجية.

الاحتمال الثالث: أن ينجح الإسلاميون الذين يشكلون قوة رائدة في الدولة العربية الجديدة- وسيظلون كذلك على ما يبدو لمدة زمنية طويلة- في بناء ديمقراطية عميقة، تلك التي تتيح تداول السلطة واحترام الحريات السياسية المختلفة، لكنها تسعى في الوقت نفسه إلى تطوير المجال السياسي، وتغيير القواعد التي تحكم العملية السياسية برمتها.

هذا يضع التحول الديمقراطي ضمن مسار إصلاحي يلتزم رؤية إيديولوجية تتبناها غالبية كبيرة من الرأي العام ومن القوى الاجتماعية والسياسية على اختلافها. ولا نقصد هنا إيديولوجيا الانقسام التي وظفت تاريخياً في إطار الصراع على السلطة والنفوذ، بل إيديولوجيا التأسيس التي تسعى إلى تحقيق أوسع إجماع ممكن على طبيعة النظام المقبل وأسس المواطنة. والطموح من وراء ذلك، هو إيجاد رابطة انتماء عابرة للهويات الأولية ومتفوقة عليها، وقادرة على ردم الهوية فيما بينها ولجم تمايزاتها الفتاكة.

الديمقراطية العميقة، لا تميل إلى الانغماس المبكر في لعبة الأقلية والأغلبية التي لا تحقق غاياتها ولا تأخذ مداها إلا في المجتمعات المتجانسة اجتماعياً أو سياسياً، بل ترى أن يسبق ذلك تحقيق اتفاق واسع على رزمة من المبادئ والثوابت والأفكار التي تمهد للبناء

الديمقراطي، وتمنع تحول عمليات الانتخاب إلى مهامز للعصبيات كما هو حال العديد من ديمقراطياتنا الوليدة.

إن إيديولوجيا التأسيس هذه، تسمح للعملية الديمقراطية باختراق قشور السياسية والتسرب إلى المناصب العميقة للاقتصاد والدولة. على أن يسبق ذلك الإجابة على أسئلة عدة في صعد مختلفة:

فعلى الصعيد الأول، السؤال الأبرز هو عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يجب أن تكفلها الدساتير الجديدة، هل هي:

- الحقوق الطبيعية: الحق بالحياة والحق بالتعبير والحق بالاعتقاد...؛
- أم الحقوق الليبرالية التي تكفل تكافؤ الفرص دون غيره من وجوه العدالة، فتتضمن إضافة إلى ما تقدم: الحق بالإنفاذ إلى خدمات التعليم والصحة،
- أم أن المطلوب- بل هو المطلوب فعلاً- تأمين الحقوق الديمقراطية التي تجمع بين الحرية والعدالة، فتشمل إلى نوعي الحقوق الآنفين: الحق بالحصول على العمل، والحق بالعيش الكريم اللائق، وغيرها من الحقوق المكتسبة في إطار عمليات إعادة توزيع واسعة النطاق، ولا سيما في البلدان التي شهدت نهياً داخلياً وخارجياً منظماً وكثيفاً، أدى إلى الإفكار الشامل.

وعلى الصعيد الثاني: هناك أسئلة السياسة الخارجية والدور، فهل يراعى فيها اعتبارات السيادة ومعايير بناء القوة اللازمة لخوض المنافسات الإقليمية والجيواستراتيجية وكسبها؟ أم تعتمد تحديداً مبسطاً للمصالح قائم على تعظيم المنافع والمكاسب المباشرة حتى لو ترتب عليها خسائر جسيمة على المدى البعيد. أو بتعبير آخر؛ أيهما يُراعى أولاً: المصالح الإقليمية التي تربط بين دول لديها قواسم مشتركة تاريخية وعميقة تتجاوز المنافع المباشرة؟ أم المصالح الدولية المؤقتة والمتطلبة والتي لا يؤدي الانصياع لها إلا إلى مزيد من التهميش وانعدام الوزن والغياب عن مسرح القرار.

وهل يمكن بالأساس، بناء دولة مستقلة دون تحالفات أو تفاهات إقليمية هدفها الرئيسي تحقيق حد أدنى من التوازن الإقليمي؛ مع العلم ان تجاهل هذا السؤال سيعيدنا إلى التبعية غير المباشرة لهذا العدو، الذي صار في مرحلة ما شريكاً غير معلن في صياغة المستقبل السياسي لبعض دول المنطقة.

وعلى الصعيد الثالث: أي نموذج اقتصادي وتنموي يلبي آمال الشعوب الثائرة، هل هو نموذج التقدم والإنتاجية والمشاركة الذي يغلب مبدأ الاستقلال على ما عداه، دون أن يفرض بمقتضيات النمو والازدهار؟ وهو ما نجحت فيه بلدان عدة في آسيا وأميركا اللاتينية، تلك التي لم تندمج في نمط العلاقات الاقتصادية المعولم إلا بشروطها وبما يتوافق مع مصالحها الوطنية. أم تُعتمد الخيارات السهلة هنا أيضاً، فينصب اهتمام الدول على إحصاء ما لديها من أموال وأرصدة نهاية كل عام، حتى لو كان مصدرها المكرمات والمساعدات والقروض المشروطة وغير المشروطة. وفي ظل هكذا نموذج للتنمية، تكون الصدارة لأرقام ميزان المدفوعات وحركة الأموال الداخلة والخارجة، وموجودات المصارف، والتصنيف الائتماني للدولة الذي يبين قدرتها على الاقتراض، ونمو الناتج المحلي والقومي بغض النظر عن مصادره وطرق تحقيقه، وما إلى ذلك من مجملات اقتصادية ومالية عامة؛.. في حين تنزلق إلى ذيل القائمة: إحصاءات الإنتاج الصناعي، والميزان التجاري، والاستثمارات الموظفة في مجالات حيوية، وحصلة أنشطة المعرفة من مجموع الاقتصاد، وقيم الصادرات عالية التقنية، وحجم رأس المال العلمي، وتطور الإنفاق على البحث والتطوير، ونسبة العمالة الماهرة الموظفة في الداخل من مجموع القوى العاملة.

لقد خرج من رحم تجارب دول الأسواق الناشئة وعي جديد بأن محرك التقدم يكمن داخل الدول لا خارجها، وان حسن استخدام الموارد الكامنة غير المستغلة هو أفضل بكثير من التفريط بها مقابل عوائد هينة وريوع سهلة. وتدلنا تلك التجارب الصاعدة أن أسلوب التنمية الناجح هو الذي يقوم على الانفتاح المتكافئ والندي والمشروط مع الغرب، وليس على أساس التبعية له والانصياع لقيوده.

إن واحداً من أبرز الأدوار التي يمكن للإسلاميين توليها، هو المساهمة في الرد على الأسئلة أعلاه، مستفيدين في ذلك من تاريخهم النضالي الطويل في مقارعة الاستبداد و مواجهة الهيمنة، ومن امتلاكهم حضوراً شعبياً ومؤسسياً كبيراً، وبنية عقائدية متينة، كل ذلك يسمح لهم بأن يشاركوا بقوة في بناء تلك الديمقراطية العميقة المتصالحة مع أيديولوجيا التأسيس. إذ أن نبذ الأيديولوجيا ووضعها في مقابل الديمقراطية يقوم على فهم خاطئ، للأمرين معاً، فالأولى لا تعني دائماً السيطرة الشاملة على الدولة والإطباق الشمولي على المجتمع، والثانية لا يمكن اختزالها بالتداول السطحي للسلطة، أما الجمع بين الأمرين فيعطينا فرصة نادرة للتغيير الجذري، فيتسع نطاق الحقوق الممنوحة للناس، ويكون للسياسة والاقتصاد

وفي الوقت نفسه مسار عقلائي هادف، يعززه إجماع مؤسس على قضايا لا على انتماءات، وهذا يخفف من غلواء الانقسامات الأهلية التي تقف حجر عثرة أمام قيام الدولة الحديثة.

ثانياً: اتجاهات متعددة في الطريق إلى التنمية

حسناً فعل الإسلاميون بنحتهم مصطلح الدولة المدنية، الذي يحيد النقاش السياسي بشأن مستقبل بلادهم عن أي جدل عقائدي عقيم، لكن ما لم يفعلوه حتى الآن هو التقدم أكثر لتحديد أي اتجاه يودون لدولهم أن تمضي فيه. فالتحولات في العالم العربي، كما الأحداث التي سبقتها والتي قد تليها، تعيد رسم الفوارق التي تميز بين ثلاثة اتجاهات تقع في عمق المشهد.

فالاتجاه الأول: يعلي من شأن الحريات الفردية بأوجهها السياسية والاقتصادية والثقافية، حيث الفرد هو موضوع الحق ومعيار اكتسابه، فلا تكتمل الديمقراطية إلا إذا تمتع بحماية من العنف المادي للسلطة والعنف الرمزي للمجتمع، وحفظ حقه في التمايز والاستقلال المعنوي في آن واحد.

أما الثاني، فهو الاتجاه التحريري، الذي شق طريقه بنجاح في العقدين الأخيرين، وأثمرت جهوده نجاحات عدة في إعادة هيكلة مفاهيم الصراع مع العدو، كالأمن القومي والدفاع الوطني، والتوازن الاستراتيجي... وهو يرى أن التخلص من الاستغلال الخارجي، سياسياً واقتصادياً، هو القاعدة التي تبنى عليها الحقوق الأخرى. فالهيمنة مهما كان شكلها وطريقة عملها تنتزع روح الديمقراطية، وتستبدل بالاستبداد السافر استبداداً آخر مستتراً وخفياً، وتنحرف بعجلة السوق الإنتاج لتصب حصراً في مصلحة شبكات انتفاع تتمدد ما بين الداخل والخارج. وبما أن مجتمعاتنا وفق هذا التصور هي جزء من كل، وتتغذى من روافد عدة وطبقات انتماء متنوعة، فإن التحرر الوطني يقتضي تدميراً للاحتلال وخلصاً من التبعية، لكنه يتطلب أيضاً - وبالقدر نفسه- تماسكاً وطنياً على مستوى كل بلد ووثاماً وحدوياً على مدار الأمة.

أما الاتجاه الثالث فيركز على حفظ الحقوق الجماعية، لكنه مع ذلك يرى ان المجتمعات العربية والإسلامية ليست موحدة بما فيه الكفاية، وهي الحافلة بصراعات مكتومة و معلنة والمشبعة بالفروق الثقافية والاجتماعية والطبقية، وهذا يمنع تأمين تلك الحقوق الجماعية على

أكمل وجهه، إلا من خلال عقد اجتماعي ترعاه الدولة وينال رضا الأطراف المعنية به، ولا يلحق بأي منها الغبن أو الإجحاف.

قد تلتقي هذه الاتجاهات الثلاثة على رفض الاستبداد، لكن لكل منها تصورها الخاص بالدولة التي تريد، فالاتجاه الأول اقرب إلى الديمقراطية المغرقة في ليبراليتها، والتي تتعهد الحكومات في ظلها صون الحريات السياسية والمدنية الفردية، لكنها تكون أقل التزاماً- بل ربما ينعدم التزامها- بضمان الحقوق الجماعية، سياسة كانت أم اقتصادية واجتماعية. يحصل ذلك على وقع توزيع دقيق للأدوار، حيث الدولة للمراقبة والسوق لتسيير النشاط الاقتصادي والتحكم بعمليات توزيع الثروة وإعادة توزيعها، اما المجتمع فهو كتلة ناخبة ورأي عام يعبر عن نفسه في المواسم الانتخابية وحدها، فبمقدوره ان يحرك أحجار السلطة من مكان إلى آخر لكن على رقعة الشطرنج نفسها، وضمن نصاب مرسوم ومقدر سلفاً ولا يمكن تغييره الا بقوة خارجية.

لقد أفرطت الديمقراطية الليبرالية هذه في الفصل بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومسائل الاستقلال والسيادة من جهة، وبين الحقوق المدنية والسياسية من جهة ثانية، وأخفقت أيما إخفاق في تحقيق أي من وعودها. حصل ذلك في أوروبا الشرقية وفي روسيا الاتحادية، وفي غيرها من الدول التي كسبت في بداية الأمر بضع نقاط نمو مقابل خسارتها قدرأً من المساواة إلا أنها ما لبثت أن فقدتها معاً. فبعد انهيار المعسكر الشرقي في تسعينات القرن الماضي وبدء الحقبة الراهنة للعولمة تراجعت عدالة التوزيع في العالم حوالي 20% (حيث ارتفع مؤشر جيني Gini الذي يقيس عدم المساواة 6 نقاط مئوية). صحيح أن ذلك ترافق حينها مع زيادة ملحوظة في النمو العالمي إلا أنه تحول مع بداية الألفية الثالثة إلى تباطؤ اقتصادي صار بعد الأزمة المالية عام 2008، ركوداً خطيراً يندر بالأسوأ. هكذا زاد التفاوت الاجتماعي وهبط النمو واضطر القطاع العام من جديد إلى استرجاع بعض أدواره التي خسرها، مبدداً بذلك مبدأً رئيسياً من مبادئ العولمة وهو تقليص حجم الدولة.

ومن المؤشرات الأخرى التي تدل على فشل الليبرالية الجديدة، أن دول الجنوب الأقل خضوعاً لمنطق العولمة صارت رافعة النمو الاقتصادي العالمي، في وقت خسر فيه الاقتصاد الغربي زخمه التنموي، بل دخلت أوروبا والولايات المتحدة مؤخراً في دورة ركود أكثر حدة من تلك التي تشهدها اليابان منذ أكثر من عقدين. لقد فشلت الديمقراطية الغربية أيضاً في حفظ الاستقرار العالمي، بل يعزى إليها إطلاق سلسلة حروب عنيفة في أرجاء مختلفة من العالم، بلغ مجموعها

منذ انهيار الكتلة الشيوعية أكثر من مائة حرب، أي أقل بقليل مما عرفه العالم طوال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فالعولمة التي عجزت عن تحويل النمو إلى تنمية من خلال ما يعرف باقتصاد التساقط أو التداعيات Trickle Down Economy، تسببت ممارساتها المالية والنقدية المتطرفة، في حبس الاقتصاد العالمي داخل فقاعة مضاربات مالية عرّض انفجارها العالم لخسائر اقتصادية غير مسبوقة.

وفي المقابل يولي الاتجاهان الآخريان اهتماماً بحزمة متوازنة من الأهداف، لكن الاتجاه التحرري يركز على مبدأ **السيادة الاقتصادية**، في إطار رفضه للهيمنة والتبعية، لأنها بحسبه هي الشرط الرئيسي للتقدم، ومن دونها لا يمكن الدول أن تسيطر أفعالها ولا على سياساتها وقراراتها في الحقول السياسية والاقتصادية المختلفة. أما الاتجاه الثالث فينصب اهتمامه على مسائل المساواة ضمن ما يعرف بنظام السوق الاجتماعي، أو الديمقراطية الاجتماعية، التي تجمع بين آليات السوق وتدخل الدولة وبين هدفي الإنصاف والرفاه الشامل. هذان الاتجاهان يتماشيان إلى حد بعيد مع العوامل التي فجرت الثورات في تونس ومصر خصوصاً، دون أن تعني السيادة الاقتصادية انعزالاً عن الاقتصاد العالمي والأسواق الدولية، ودون أن تتضارب كذلك أهداف الرفاه والتنمية والعدالة مع شروط تحقيق النمو الذي لا بد منه لإعطاء تلك الأهداف معناها وجدواها.

ثالثاً: اشكاليات وتحديات

لا يمكن للإسلاميين في مرحلة التأسيس الراهنة، ولا للقوى التي وصلت إلى السلطة من طريق الانتخابات، أن تكتفي بتمثيل قواعدها الانتخابية وحدها ولا جماهيرها ولا حتى أفكارها وتطلعاتها الخاصة، بل عليها أيضاً تمثيل النسيج الواسع والمتعدد الذي ملأ الميادين، وان تعبر كذلك عن الأسباب العميقة التي وقفت وراء الثورات الشعبية السلمية، والتي يمكن اختصارها برفض ثلاثية الاستبداد والتبعية والفساد/ الإفكار. وهذا إن حصل، سيضع الإسلاميين حكماً إلى جانب نموذج التنمية المستقلة المناوئ للنيوليبرالية والمتصالح لكن بشروط مع اقتصاد السوق وآلياته، مستفيدين في ذلك من الدروس والتجارب العالمية التي خلصت، بعد تباطؤ العولمة وإخفاقها، إلى أن آليات السوق الحرة لا تكفي وحدها لتحقيق النجاح الاقتصادي والاستقرار المالي، ولا لضمان الحد الأدنى اللازم لصيانة الاجتماع البشري من التداعي، كما ان منظومة الاقتصاد لا يمكن أن تكتفي بذاتها، بل هي جزء لا يتجزأ من منظومة اجتماعية- سياسية متكاملة، على نحو ما هو مذكور في الفقرات السابقة.

لكن توسيع دائرة التمثيل على نحو يتناسب مع متطلبات المرحلة التاريخية الراهنة، يفرض على الإسلاميين تطوير المراجعة التي بدأوها والتي قد تمهد لحدوث قفزة فكرية منهجية وسياسية متعددة الأبعاد. إلا أن ذلك يدعو أولاً إلى التعامل مع بضعة تحديات وإشكاليات نورد منها ما يأتي:

1- التجديد المنهجي والمرجعية الاقتصادية:

لقد دفعت الأحداث والتطورات في المجتمعات العربية الإسلاميين خلال العقدين الأخيرين إلى إجراء مراجعات ضمنية للخطوط العقائدية والإيديولوجية الرئيسية التي يتبنوها. ونحن نتحدث هنا عن إسلامي التيار الرئيسي الذين تمايزوا عن آخرين؛ رفعوا لواء الإسلام لكنهم تنكبوا سبيل السياسية مفضلين عليها العنف الأعمى، وقاموا بتأويل مفهوم الأمة على نحو مثير للشقاق والفرقة والفتنة بين المسلمين. ومع أن هذه المراجعات حصلت بدفع من حركة التاريخ والوقائع لا بدفع من تطور مناهج التفكير والاجتهاد، إلا أنها مكّنت إسلامي التيار الأساسي من المضي قدماً إلى الإمام على صعيد الأيديولوجية السياسية، وسهلت انخراطهم في الحياة العامة والاندرج بصورة طبيعية في المجتمع السياسي الذي تقبلهم دون تردد.

لقد عملت التيارات الإسلامية على تجديد أديباتها السياسية بما يتناسب مع الظروف المتغيرة، حيث نجد في برنامج "حزب الحرية والعدالة" الأخير، ثلاث تحولات معرفية، فكرية وسياسية:

- من القول بـ"حكومة الإسلام" إلى القول بـ"مرجعية الإسلام".
- ومن فقهاء الأحكام القاطعة والنصوص المبرمة، إلى فقهاء القيم والمبادئ العامة والمقاصد.
- ومن الشريعة أساساً للمشروعية السياسية ومعياراً لإسلامية نظام الحكم، إلى الشريعة مصدراً للتشريع.

وهذه تحولات لافتة وقد لا تكون مسبقة في مسيرة ما يسمى الإسلام السياسي، لكنها غير كافية لإحداث القفزة المنتظرة نحو امتلاك رؤية سياسية متكاملة قابلة للحياة في ظروف مختلفة، وهو ما يوجب الجمع بين تجديد المفاهيم والمناهج النظرية من ناحية وتطوير تطبيقاتها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من ناحية ثانية.

ولنأخذ مقاصد الشريعة ومنظومة القيم الإسلامية مثلاً على ما تقدم. إذ انصب اهتمام الإسلاميين على مراعاتها عند وضع الأهداف والمبادئ العامة، لكن لم تراعى بالقدر نفسه عند

رسم السياسات أو تحديد الخيارات العملية، والأسئلة التي تدور في الأذهان كثيرة على هذا الصعيد:

- فهل الحريات الاقتصادية المطلقة تتماشى مع مقاصد الشريعة المتمثلة في الحفاظ على الدين والنفس والعقل والمال والنسل، والتي وضعت لتحقيق مصالح العباد في الدارين على أساس العدل والإحسان* .

- وهل العدل الاجتماعي لا يتخطى حدود تكافؤ الفرص وهو أقصى ما يوافق عليه أنصار الرأسمالية الليبرالية بمذاهبها المختلفة، مع ان الوقوف عند هذا الحد، يقلص تدخل الدولة إلى الحد الأدنى، أم أن مفهوم العدل يتسع ليشمل الضروريات الأساسية (حد الكفاف الفردي) والحاجيات (حد الكفاية الاجتماعية) والتحسينات (حد الكفاية التنموية: تعليم، صحة،...) **، مع العلم أن تدخل الدولة في زمن الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله) وفي صدر الإسلام، كان يتسع أو يضيق بحسب أوضاع الناس وحاجاتهم.

- وهل أن الانفتاح غير المشروط على الأسواق الخارجية يلبي غاية القسط التي تعد معياراً لا غنى عنه لتحديد المصالح والمفاسد، مع ما يترافق مع ذلك الانفتاح - الذي يجسد قبل أي شيء آخر شروط القوى الكبرى والمؤسسات العالمية المسيطرة- من إجحاف وإخلال في التوازن وسيطرة.

- وهل أن تغليب دور القطاع الخاص على القطاع العام، دون تمييز بين مجال حيوي وآخر ثانوي أو أقل حيوية، يتناسب مع تحقيق الغايات الاقتصادية الثلاث التي يشجع عليها الإسلام أي: التنعم، والقسط وعمارة الأرض (العمران). هذه الغايات التي يصعب تحقيقها ما لم يكن لدى الدولة ما يكفي من أدوات التدخل لتصحيح الاتجاه إذا انحرف عن الغايات المذكورة، وتغيير السياسات إذا اتضح ان التوازن الاقتصادي/المالي لا يتطابق مع التوازن الاجتماعي.

* على ما يقول الشاطبي في كتاب الموافقات في أصول الأحكام.

** هذه إشارة إلى تقسيم للمصالح التي تتعلق بها مقاصد الشريعة حسب الشاطبي والتي تتضمن الضروريات والحاجات والتحسينات (الموسوعة

العلمية والعملية للبنوك الإسلامية 1982)

بات مطلوباً من الإسلاميين وهم يطأون ساحة السلطة، ان يعيدوا النظر ببعض مسلماتهم الاقتصادية فيصيغوا أفكارهم ضمن نسق متكامل ومتربط. هذا كان حالهم في السياسة، التي تطورت نظرتهم إلى بعض جوانبها مع مرور الزمن وتغير الأوضاع، وهذا ما يجب ان يصلوا اليه على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. والصعوبة هنا هي ان لدى الحركات الإسلامية تاريخ طويل من البحث النظري في مسائل السلطة والحاكمة والدولة، لكن ليس لدى معظمها تجربة مماثلة في هذين المجالين، وجل ما يملكونه فيهما أفكار متناثرة لا يربطها رابط نظري متين ولم تمر بعد في القنوات المعرفية اللازمة لتحويلها إلى نهج و سياسة.

قد لا يكون مطلوباً من الإسلاميين امتلاك نظرية اقتصادية خاصة بهم، ولا أن تتميز سياساتهم جذرياً عن غيرهم، لكن عليهم على الأقل الاستناد إلى مرجعية فكرية واضحة ومبلورة، في رسم توجهاتهم أو عند تبني سياسة ورفض أخرى.

لكن تجديد الأفكار الاقتصادية في إطار مرجعية كهذه، يجب ان يكون مسبقاً بتطوير منهجي وتصحيح للمفاهيم. فلا بد أولاً من ربط الأخلاق الاقتصادية والمفاهيم العقائدية من جهة بالسياسات العامة والأحكام التنفيذية من جهة أخرى. ولا بد ثانياً من اعتماد منهج الاجتهاد لا منهج الحديث في التشريع الاقتصادي، فتصير الأهمية للقواعد والمبادئ، وليس للنصوص المبرمة والقاطعة. ويمكن لهم ان يكملوا هنا ما بدأوه في ميدان السياسة حيث تجاوزوا إشكاليات فقهية كبرى كالذمية والمواطنة والانتخاب وغيرها من المسائل التي لا يمكن للفقه النصي حلها.

وينبغي ثالثاً في سياق التطوير المنهجي والمفهومي إياه، تمييز القيم والمبادئ المركزية والرئيسية عن غيرها من القيم والمبادئ، لان ذلك هو الذي يحدد موقع الإسلاميين بين الاتجاهات الاقتصادية المختلفة، وتحديدًا بين النزعتين الليبرالية والجماعية. ولتتخذ مرة أخرى مسألة العدالة الاجتماعية مثلاً، وهي الحاضرة بقوة في الفكر الإسلامي الكلاسيكي وفي طروحات الإسلاميين المعاصرة على اختلاف توجهاتهم وميولهم، لكن لا يكفي إبداء الاحترام لها، بل المطلوب أيضاً تحديد موقعها في الهيكلية العامة للفكر السياسي والاقتصادي المعاصر.

وهذه النقطة تستحق مزيداً من البحث. فمنذ سبعينات القرن الماضي صار ممكناً العثور على ليبراليين يولون عائلة الحقوق المرتبطة بالعدالة وتلك المرتبطة بالحرية الأهمية نفسها،

وهذا بعد المراجعة التي بدأها جون رولز John Rawls في كتابه المعروف "نظرية في العدالة". لكن الفارق بين الليبراليين وغيرهم، هو أنهم رفضوا ربط الحقوق بأي تصور مسبق للخير كالذي تفعله المذاهب الأخلاقية والفلسفية والدينية. فمن واجب المجتمع حسب أخلاق الواجب الليبرالية أن يدافع عن الحقوق بمعزل عن مضمونها الأخلاقي، إما لأنها ذات منشأ فطري و طبيعي (راولز)، أو لأنها تحقق منفعة عامة (جون ستيوارت مل).

يرى الليبراليون أن قيمة الحقوق الجماعية موازية للحقوق الفردية (مثلًا العدالة والحرية) فيما يذهب أصحاب النزعة الاجتماعية إلى أن الحقوق المرتبطة بمبدأ العدالة هي أعلى من الحقوق الأخرى. وبقدر ما يبدو إسلاميو التيار الأساسي أقرب إلى النزعة الجماعية في السياسة لأن منظومة الحقوق السياسية عندهم تصدر عن مثل عليا دينية وأخلاقية وإنسانية لا نقاش فيها (لاحظ عبارات "ثنائية الروح والمادة"، "الحياة وحدة لا تتجزأ جوانبها"، "الكرامة الإنسانية" الواردة في برنامج الحرية والعدالة)، فإنهم أقرب إلى النزعة الليبرالية في الشأن الاقتصادي، حيث لا تكتسب العدالة أسبقية على غيرها من المبادئ والحقوق. وهذا ليس توجهاً أصيلاً بل هو ناتج عن القصور المنهجي الآنف الذكر. إذ لم تظهر العدالة الاجتماعية على أنها قيمة قائمة بحد ذاتها وأعلى من غيرها، بل ربطت في بعض برامج الإسلاميين بحق الحياة والبقاء. وهو ما يتناسب مع حصر دور الدولة بتأمين "الضروريات" أو الحقوق الطبيعية، أما "التحسينات" و "حاجات النعيم" أي الحقوق الليبرالية والديمقراطية فتترك للسوق ولا تخضع لتدخل الدولة.

في المقابل، لا يدل احترام الإسلاميين الصارم للملكية الخاصة الفردية على أن برامجهم غير منصفة للفقراء Pro-Poor أو تميل إلى اليمين. قد يصح ذلك إذا كانت الملكية الخاصة بنظرهم هي "جوهر موضوع الملكية في الإسلام" كما في برامج بعض القوى الإسلامية الصاعدة، والتي ترى أيضاً أن الاستخدام الكفء للموارد يقع أولاً على عاتق القطاع الخاص، وأنّ الأجر العادل هو الذي يتناسب مع المجهود الذي يبذله العامل بغض النظر عن قيمة ما ينتجه. لكن النظرة إلى الملكية ستكون أقل تأثيراً على الرؤية الاقتصادية العامة عند الحركات الإسلامية، إذا اعترفت هذه، بأنواع الملكية المختلفة: ملكية الفرد وملكية الأمة وملكية الدولة، وأعطت مبدأ الاستخلاف مضامينه التطبيقية، ووضعت حق التملك داخل العلاقة الرباعية التي تربط بين الله تعالى والإنسان والطبيعة والمجتمع.

لكن إذا كانت الملكية نظاماً اجتماعياً راسخاً فإن السوق هي نظام طارئ. فالأسواق التي نعرفها اليوم نشأت في ظروف تاريخية محددة، وهي تعمل بطرق وآليات يستحيل معها تحقيق

المنافسة التامة والعدالة التي تعد شرطاً من شروط حسن الاستخلاف. فضلاً عن ذلك فإن عوامل الإنتاج الأساسية ليست سلعاً يمكن إخضاعها تماماً لقوانين العرض والطلب، بل هي سلع زائفة (كما يعبر كارل بولانيي)، أما لأنها تشكل محيطنا الحياتي والحيوي أي الطبيعة مقسمة إلى أجزاء (الأرض والموارد غير المتجددة)، أو لأنها تتصل بالإنسان (العمل) أو لأنها خاضعة لسياسات الدولة وقراراتها أكثر من تأثرها بقوانين السوق (مثل رؤوس الأموال النقدية التي تتغير قيمتها مع تعديل السياسات النقدية).

2- التحليل التاريخي والاجتماعي للمشكلة الاقتصادية:

تفتقر التيارات الإسلامية أيضاً إلى تحليل تاريخي واجتماعي للمشكلة الاقتصادية، وهو يضعف قدرتها على التعامل بعمق مع المسائل الرئيسية التي تتمايز بناء عليها المدارس الاقتصادية، التي لا يمكن حسمها من خلال الاجتهاد التقليدي وحده، بل تحتاج إلى قراءة معرفية ومعالجة علمية وتحليل تجريبي، لتحديد موضوعاتها أولاً والحكم عليها ثانياً، وتحديد موقعها في نظام المصالح والمفاسد المأخوذ به شرعاً ثالثاً.

ومن هذه المسائل مثلاً: كيف يتقاسم القطاعان الخاص والعام عملية توزيع الموارد؟ ما علاقة سوء توزيع المداخل على المستوى الوطني بالظلم الاقتصادي على المستوى العالمي؟ أو ما الذي يربط بين التخلف والتبعية؟ وكيف نجتمع بين العدالة والفعالية الاقتصادية والتوزيع الأمثل للثروات؟ أو كيف نقيم نظاماً اقتصادياً يضمن حداً أدنى من التوزيع العادل؟ لقد استفاد المسلمون من المفاهيم التي ابتكرها الفكر الاقتصادي المعاصر والتي تتقاطع أيضاً مع المبادئ العامة للأديان، كإشارة برنامج حزب الحرية والعدالة (2012) بأن الإنسان هو محور العملية الاقتصادية (استعارة من فكر التنمية البشرية)، وأن القيم والأخلاق جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الاقتصادية (الليبرالية المجتمعية)، وأن الحرية الاقتصادية لا تكون إلا في إطار المنافسة الشريفة والعدالة حيث الموارد ملك الجميع (الاشتراكية المثالية والرأسمالية الاجتماعية). لكن هذه المبادئ والمقولات المركزية المهمة، ستمر في قنوات تزداد ضموراً كلما اقتربنا من دائرة السياسات، حيث لا يعود ممكناً هناك التمييز بين برنامج ليبرالي وآخر يساري وثالث إسلامي.

لكن لو أخضعنا الأفكار أعلاه إلى التحليل الاجتماعي/التاريخي، لوضعنا مثلاً مفهوم "الكفاية" الإسلامي في سياقه المعاصر، الذي يعني في آن واحد تكافؤ الفرص وعدالة التوزيع، ولأصبح التمييز الاجتماعي في العطاء مسموحاً به في حالة يتيمة فقط عندما يكون الغرض منه تحقيق "أكبر نفع لمن هم أقل حظاً من غيرهم، أي لأولئك الموجودين في (قاع)

المجتمع" (Rawls 1971; 1993)، ولانعكس مفهوم مركزية الإنسان على النظرة إلى أسواق العمل، لأن هذا المفهوم يتناقض حكماً مع التعامل مع قوة العمل على أنها سلعة يمكن إخضاعها للقوانين التي تسري في الأسواق الأخرى.

ثم إن إعلاء رتبة الأخلاق الاقتصادية وتشجيع المنافسة الحرة على غيرها من المنافسات الاحتكارية، سيقرب الإسلاميين من نظام التفكير الذي تتبناه الرأسمالية الاجتماعية بقدر ما يبعدهم عن المنهج النيوليبرالي، و سيضعهم كذلك في موقع الرفض لبعض الفرضيات المركزية التي قام عليها التحليل الاقتصادي الرياضي وعلم الاقتصاد عموماً. ومنها فرضية أن السلوك الاقتصادي للأفراد محكوم بتعظيم المنفعة من جانب وتعظيم الربح في جانب آخر، أو فرضية أن عرض العمل والطلب عليه يرتبط أساساً بقيمة الأجر، ارتباط عرض السلع والطلب عليها بأسعارها. إن رفض هذه الفرضيات واستبدالها بأخرى يقودنا حتماً في مسار نظري مختلف عن ذلك الذي منشت عليه الرأسمالية الكلاسيكية منذ القرن الثامن عشر، وهو ما سيوصل القوى الإسلامية إلى تبني مرجعية فكرية اقتصادية تتميز بعض جوانبها عما هو سائد في عالمنا المعاصر، وتتقاطع معها في جوانب أخرى. دون أن تضطر إلى تصنيف نفسها بين يسار ويمين إذ هناك الكثير من المساحات الوسطى التي لم يستكشفها الفكر البشري بعد.

3- السياسات الوطنية والإقليمية والموقف من النظام الدولي:

إنّ إنقاذ المجتمعات النائرة من تبعات الإهمال والفقر والفسل، يتطلب قبل أي شيء آخر موقفاً من النظام الاقتصادي الدولي و قضايا التبعية وعدم المساواة، ونقداً لأدوار المؤسسات الدولية التي تدير اقتصادات المعونة على نحو غير بناء. فقدر الإسلاميين، و ما ينبغي ان يصير خيارهم المعلن، هو معارضة منطق النظام الاقتصادي الدولي وتبني الرفض القاطع لآليات الهيمنة والتبعية والتجزئة والنمو غير المتكافئ. ثم إن تطور الإسلام السياسي وتفاعله مع الأحداث لا يجب ان يقتصر على احترام التنوع المجتمعي وتعديل رؤيته لعلاقة الدين بالدولة، بل عليه بموازاة ذلك ان يتبنى مقاربة ثورية في مواجهة المشاريع الدولية. وقد أظهرت التجارب الناجحة ان الحق بالتقدم والتنمية ينتزع انتزاعاً، وان أي دولة تحتل موطن قدم على خريطة الاقتصاد العالمي مرت أولاً بمخاض طويل من التجاذب والصراع مع المركزية الغربية، وامتلكت منظوراً واضحاً لكيفية مناوأة لتبعية والهيمنة (تجربة أميركا اللاتينية مثلاً).

هذا يعني ان نموذج التنمية الناجح المطلوب تبنيه، يجب أن يصاغ داخل دوائر ثلاث: دائرة وطنية توضع أهدافها وتحدد مساراتها في إطار إجماع وطني وسياسي واسع النطاق، ودائرة إقليمية تمزج بين التقارب الثقافي والتاريخي والديني داخل المنطقة العربية والاسلامية من

ناحية، وتقاطع المصالح وتلاقيها من ناحية أخرى، ودائرة عالمية تقوم على الاندماج في الاقتصاد الدولي لكن ضمن قواعد متكافئة وعادلة تعود بالنفع على كل الأطراف.

في الدائرة الوطنية: ان العقد الاجتماعي الذي سيبنى الدولة الجديدة، يحتاج إلى تسويات عميقة بين قوى تتمايز رؤاها الإستراتيجية وخياراتها السياسية والاجتماعية، وليس بين قوى مختلفة فكرياً وثقافياً ومنتقاربة سياسياً واجتماعياً. وهذا يعني ان السؤال المركزي المطروح على الإسلاميين بعد ما جرى ويجري من أحداث، لم يعد عن علاقة الدين بالسياسة، ولا عن طبيعة الدولة الجديدة: إسلامية، علمانية، مدنية، بل عن السياسات العامة والتوجهات الأساسية التي يمكن من خلالها إتمام الفعل الثوري، و التخلص من ثم من منظومة الاستبداد والاستتباع والفساد والقهر، وبناء دولة قادرة على تبادل التأثير والتأثير مع العالم.

إنّ نقل بؤرة التفكير الإيديولوجي من سؤال أي دولة نريد؟ إلى أي سياسات سنعتمد؟ يلزم الجميع بإعطاء الردود المطلوبة على الأسئلة الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية الصعبة، التي يعلق عليها لا على عقيدة الدولة، مصير البلدان والمجتمعات ويرسم مسارها المستقبلي على المدى البعيد. وعلى الإسلاميين الذين نجحوا في تقديم إجابات واضحة على الأسئلة المتعلقة بشكل النظام السياسي، ان يكون لديهم إجاباتهم الواضحة والمقنعة على الصعد الاجتماعية والاقتصادية، والمنتاسبة أيضاً مع الطابع الثوري للحدث، الذي يجب ان يتردد صداه في السياسات الخارجية وفي إدارة الدولة وفي السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي الدائرة الإقليمية: لا بد من رؤية واضحة لسبل تفعيل الشراكة الإقليمية التي تعد شرطاً لا غنى عنه للتنمية وللتخلص من التبعية. على ان تحقيق الشراكة الإقليمية العربية أولاً ومع دول الجوار تالياً يستدعي بادئ ذي بدء مراجعة التجارب الأخرى، والمفاضلة ما بين النماذج فالنموذج الأوروبي ليس وحيداً، ومع أنه محل اهتمام الباحثين عن الوحدة الاقتصادية منذ الستينات، فإن حاضر العرب لا يعد بإمكانية النسخ على منواله. لكن التجربة الآسيوية قدمت نموذج تعاون مختلف. هناك كان التكامل الإقليمي جزءاً من نجاح مشروع التنمية في كل دولة على حدة، ولم يعتمد فحسب على تعزيز التجارة بل ركز أيضاً على تعزيز شبكات الإنتاج الإقليمي. الروابط الاقتصادية في هذا النموذج هي تطوير للتجارب الوطنية، ومع أنها مهدت الطريق أمام تخفيف التوتر السياسي، فإنها تقدم دليلاً على إمكانية تحرير المصالح الاقتصادية المشتركة من قيود التباين السياسي.

مع ذلك فإن وفرة الأطر القانونية والمؤسسية للتعاون في العالم العربي، لم تؤد إلى رفع مستوى الروابط الإقليمية. فنصيب التجارة بين الدول العربية من مجموع تجارة العالم العربي مع العالم لم يتجاوز 10.25% تقريباً في الفترة 2001-2006. فيما انخفضت نسبة الاستثمارات العربية من مجموع الاستثمارات المباشرة من 34.3% إلى 27.35% في الفترة نفسها. ويلاحظ أن التكامل الإقليمي العربي بات أكثر اعتماداً على بند المساعدات الرسمية البيئية التي ازدادت من 0.75% من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 3.64% فيما يظهر مؤشر التكامل العربي أن ترتيب الدول العربية الأكبر أو الأغنى جاء متأخراً في الغالب، ما يدل على أن التكامل لم يصبح بعد أساساً للتنمية الشاملة، بل حاضنة إقليمية للدول الأكثر حاجة للمساعدة.

ان نجاح تجربة الشراكة الإقليمية يعني تعزيز التبادل والاستثمارات البيئية وخفض المساعدات، ويعني كذلك التغلب على ثلاث مجموعات من العقبات التي تفسر ضعف التكامل العربي والإقليمي:

الأولى؛ تتمثل في ضعف الجاذبية الاقتصادية للمنطقة، فالدول العربية التي تضم أكثر من 5% من سكان العالم وتشغل 10.2% من مساحته، وتحوي في باطنها 58% تقريباً من احتياطات النفط العالمية، لا تتجاوز حصتها 3.5% من الناتج العالمي و 5.5% من التجارة العالمية، وتنخفض هذه الحصة إلى 2% و 3% على التوالي إذا استثنينا الريع النفطية. ويرتبط ضعف جاذبية دول المنطقة بضعف تنافسيتها، وهياكل إنتاجها غير المتنوعة، والنقص في نظم التجديد والابتكار التي تؤهلها ارتياد القطاعات الجديدة.

مجموعة الأسباب **الثانية** تتعلق بعجز العالم العربي عن تحقيق اندماج "حميد" بنظام العولمة، مما اضعف موقعه التفاوضي تجاه دول العالم الأخرى، وقاده إلى مزيد من التبعية التي تعمل في اتجاه معاكس لمقتضيات الشراكة الإقليمية. لقد تزامنت ظاهرة العولمة مع انتشار لا مثيل له للتكتلات الإقليمية التي ارتفع عددها من 7 تكتلات في الثمانينات إلى أكثر من 40 تكتلاً متعدد الأطراف حالياً وما لا يقل عن ثمانين إذا أضفنا إليها الاتفاقات الثنائية. وهذه مرده إلى أمرين: محاولة دول العالم حماية نفسها من تداعيات العولمة وسعيها في الوقت نفسه إلى تعظيم مكاسبها منها.

أما المجموعة **الثالثة** فترتبط بالسياسات. فالى جانب التأثير القوي للخلافات السياسية على خطوات التكامل، وعدم إخضاع الاتفاقيات لنقاشات داخلية مستفيضة، هناك جوانب

قصور في الأداء تحول دون تحقيق الأهداف المطلوبة، من بينها مثلاً: غياب المشاريع المشتركة، وهيمنة الحكومات على تنفيذ التكامل الإقليمي، والتركيز على القطاع المالي والتجاري، وضعف حضور القطاع الخاص في المشاريع البيئية، حسب ما جاء في تقرير صادر عن الاسكوا، هذا فضلاً عن التركيز على البنود التقنية كخفض الرسوم الجمركية وإلغاء الحواجز دون البنود النوعية كتنسيق السياسات الاقتصادية. ولا بد ان نضيف إلى ما تقد عدم وجود رغبة بالاستفادة من التطورات الاقتصادية والتكنولوجية التي تشهدها بعض دول الجوار، والتي لا يمكن للتكامل العربي ان يأخذ مداه ويحقق غاياته دون توطيد العلاقات الاقتصادية وتعزيز الشراكة معها بدءاً بتعزيز الاستثمارات والمشاريع المشتركة وانتهاءً بتكثيف التبادل البيئي للخبرات العلمية والتقنية.

اما في الدائرة العالمية: فالمطلوب هو الاندماج الحذر في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية تجنباً للوقوع في فخ الهيمنة. وهذا الأمر يزداد أهمية مع دخول العولمة طوراً جديداً تواجه فيه صعوبات جمة، الأمر الذي يجعل كلفة التقيد بقواعد لعبتها أعلى من المكاسب المترتبة عليها في كثير من الأحيان.

وقد كشفت التطورات السياسية والعسكرية والمالية في العقد الأخير انحسار موجة العولمة وبطلان بعض قواعدها وأساطيرها. يأتي ذلك خصوصاً بعد العودة "المظفرة" للدولة ذات السيادة. فمع قيام الدولة بتصفية نفسها بنفسها، اتسع نطاق الوعود والآمال والأحلام التي لم يتحقق منها إلا النزر القليل. وعلى سبيل المثال لم تؤد الخصخصة في كثير من الأحيان إلى زيادة تدفق الاستثمارات الخاصة كما يزعم. في حالة الأرجنتين لم يتجاوز رأس المال الخاص بعد الخصخصة 2.6% من الاستثمار الإجمالي في قطاع المياه، وفي مجمل دول أميركا اللاتينية بلغ دعم الحكومات للخصخصة 46% تقريباً من مجموع أصول قطاع المياه والصرف الصحي عام 1998. ولم يقف الأمر عند تقليص مساهمة الدولة في النشاط الاقتصادي، بل تعداه ليمس دورها الرقابي، كما في إلغاء الكونغرس الأميركي عام 1999 قانون غلاس-ستيغل، مستجيباً بذلك لضغط المصارف الراغبة بمضاعفة أرباحها، عبر الدخول في ممارسات خطيرة كانت ممنوعة بموجب ذلك القانون.

ومنذ الأزمة المالية عام 2008 عادت الحكومات إلى صدارة المشهد دافعة إلى الخلف المصارف والشركات الكبرى. وزاد حضور التجمعات العالمية التي لا تنتقص من سيادة أعضائها (مثل مجموعة البريكس ومجموعة دول العشرين)، في حين تترنح التكتلات العالمية الأخرى القائمة على تذويب السيادة الوطنية في أوعية إقليمية أوسع (منطقة اليورو). ثم جاء الانهيار المالي ليحطم أسطورة السوق المكتفية بذاتها، فالدولة لا الأسواق الحرة هي التي تنقذ

البنوك، وتضخ السيولة، وتنشئ شبكات الأمان، وتضع قواعد الإشراف والرقابة، وتعيد تعريف المخاطر، حتى أنها لم تتورع في هذا السبيل عن نقل مديونية القطاع الخاص إليها.

يعود العالم من رحلة أحلامه وأوهامه ليكتشف ان الدولة الوطنية لم تتراجع قوتها بل عُلقَت بعض قواها لصالح قوى خارجية أو داخلية. لكن الأمور تتغير الآن، ففي الخارج فقدت العواصم الكبرى والمؤسسات الدولية العديد من أدوات الضغط والاستتباع التي كانت تمتلكها، وفي الداخل لم يجد قطاع الأعمال بدأً من الاعتراف بأن الدولة هي الملائذ الأخير في الأزمات الكبرى والضامن الذي لا غنى حين تهب رياح الفوضى. لكن العامل الأهم في هذا السياق هو تدني استعداد الدول وتراجع قدرتها على تحويل مزيد من الأموال إلى الآخرين. فالاقتصادات الأقوى في الاتحاد الأوروبي مثلاً لا تقوم بما هو منتظر منها لإنقاذ الدول التي تضربها الأزمات، إما لأنها تعاني هي نفسها من مشاكل مثل فرنسا، أو لأنها لا تجد في ذلك مصلحة قومية مباشرة لها كألمانيا.

ان وعي هذه الحقائق يؤكد على أن السياسات الاقتصادية الناجحة تبنى أولاً على أساس وطني قائم على الإجماع، ويتم تقويتها تالياً بتعاون وشراكة إقليميتين. بعد ذلك يمكن توفير شروط الاندماج "الحميد" في منظومة العلاقات الدولية وهي: القوة التفاوضية التي تمكننا من فرض شروطنا على الدول وعلى المؤسسات الدولية في آن معاً، والقوة التنافسية التي تتيح إقامة علاقات ندية متكافئة مع الآخرين، وقوة السياسات التي تعني تبني توجهات اقتصادية صحيحة، وتجنب الخيارات الطائشة والمتسرفة التي تسعى إلى التحديث الارتجالي لكنها توقع اقتصادات الدول في حلقات المديونية والتبعية المالية للآخرين (كما حصل في لبنان).

ولا بد في السياق نفسه من التمعن في تجارب العقدين الأخيرين التي أظهرت ان اللجوء إلى المؤسسات الدولية لا يجدي نفعاً في التنمية ولا في مواجهة الأزمات، وخير دليل على ذلك هو ان دول الأسواق الناشئة السائرة في طريق التصنيع، إنما فعلت ذلك بمعزل عن تدخلات البنك الدولي وفي غفلة من رقابة صندوق النقد، الذي فشل في استحقاق الأزمة المالية الأخيرة استشرافاً وحلولاً، وكان لوصفاته وشروطه أسوأ الأثر على أداء الدول الخاضعة له، لتعاليم إجماع واشنطن. ومن ناحية ثانية لم تقدم لنا التجارب الاقتصادية دليلاً واحداً على ان المال النفطي ساعد على تحقيق الازدهار أو التصنيع أو التنمية المستدامة المتوازنة على المدى البعيد. وهناك في المقابل العديد من الأمثلة على دوره في تقويض الاستقرار واستنزاف الموارد وتأخير تطور الدول المعتمدة على ريعه وتحويلاته.

رابعاً: التنمية والمقاومة والاستقلال الاستراتيجي:

إذا كانت الأولوية هي لتحقيق الازدهار والتنمية التقدم الاقتصادي، فهل يملئ ذلك على الدول العربية الخارجة حديثاً من نير الاستبداد إتباع سياسات خارجية حذرة ومهادنة؟ وبتعبير أوضح هل يتعارض خيار الاستقلال على الصعيد الاستراتيجي مع أهداف التنمية والنمو؟ والفرضية التي يراد لها ان تصير مسلمة، هي أن مناوأة السياسات الغربية في المنطقة، سيعرقل مسيرة التقدم والازدهار وسيزيد من مشاكل الديمقراطية العربية الوليدة. وهذا يتقاطع مع من يرى في المقاومة قوة طرد موروثه، تعرقل مضي المنطقة في طريق الاستقرار والنمو والتنمية، فما أن تطوى صفحاتها حتى يكتمل جسر العبور إلى الدولة وينعم المتعبون بسماء النظام الدولي الخلاب الصافية. هذا المنطق المبسط لا يقرأ في كتاب قصص النجاح، فالدول النامية التي شقت طريقها نحو التصنيع لم تطرح على نفسها السؤال الخاطيء: ما حجم التنازلات السياسية المطلوب تقديمه على المسرح الدولي حتى يتاح لنا تخطي عتبة التنمية، بل كان سؤالها معاكساً: ما هو مستوى التقدم الممكن تحقيقه لتوطيد عناصر السيادة الوطنية، التي من شأنها فرض حضور الدولة إقليمياً وعالمياً، يضمن لها ديمومة النمو والرفاهية؟ أو من زاوية أخرى أي علاقة جدلية يجب ان تربط بين الرؤية الاقتصادية ونظرية الأمن القومي التي تتبناها الدول الطامحة إلى ادوار كبيرة؟

والتنمية على أي حال هي مسألة سياسية بامتياز، إذ لا يمكن المضي قدماً في طريقها إلا إذا توفر للدولة القدرة على مواجهة الضغوط في صراع المصالح الدولية، واعتماد سياسات وقرارات قد تلقى ممانعة من الخارج، كما هو الحال الآن مع استخدام طاقة بديلة، وامتلاك التكنولوجيات المحظورة (النووية مثلاً)، أو تنويع الاحتياطات النقدية، وتثبيت أسعار الصرف، ووضع قيود على تدفق رؤوس الأموال، أو اعتماد برامج اجتماعية ترتب نفقات لا تغطيها إيرادات فورية.. وجميع هذه السياسات لاقت وتلاقى شجراً من المؤسسات الدولية والقوى المهيمنة عليها، بينما تعد شرطاً من شروط النهوض الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. وبما أن الدول الكبرى تعتمد سياسة تصدير الأزمات إلى الخارج، فإن نصيب الدول الضعيفة سيكون وافرأ منها، إذ تجد نفسها بين فترة وأخرى مرغمة على تحمل ثمن الدورات الاقتصادية العالمية وإطفاء الحرائق في منازل الآخرين على نفقتها الخاصة. لنلاحظ هنا من جديد العلاقة المتبادلة والقوية بين الأمن القومي والتفوق الاقتصادي، فمعظم الدول التي نجحت في كسر حاجز التخلف، احتلت موقعاً بارزاً في الجغرافيا السياسية الإقليمية بل الدولية في بعض الأحيان.

وتبين الوقائع السياسية والاقتصادية أن من أهم العوامل التي تفسر إخفاق مشاريع التنمية في المنطقة، تدهور أوضاع الأنظمة السياسية وضعف أدائها، والانقسامات والتوترات الداخلية، فيما كان دور الصدمات الخارجية والتوترات العابرة للحدود ثانوياً ومؤقتاً. ففي لبنان مثلاً كان للاضطرابات السياسية والأمنية المحلية والاختلالات البنوية المرتبطة بطبيعة النظام الاقتصادي، أثر عميق ودائم على الأداء الاقتصادي، مثل تعميق التفاوت الطبقي، وتضخيم الدين العام، وخفض الإنتاجية... في وقت كان فيه أثر الصراع مع العدو مؤقتاً ومحدوداً وأمكن استيعابه من خلال سياسات مجتمعية كفوءة. وعلى سبيل المثال تمكن قطاع السياحة بعد حرب تموز 2006 من استعادة منحنى نموه السابق بسرعة قياسية، فيما استمرت انتكاسة النمو التي أحدثها الانقسام الداخلي فترة زمنية أطول بكثير. ينطبق الأمر نفسه على الدول العربية التي خرجت من دائرة الصراع، إذ امتلكت زخماً تنموياً في مرحلة ما قبل التسوية فقدته في المراحل التالية لها. الدخل الفردي المصري مثلاً كان يعادل في الخمسينيات مثيله في الدول الآسيوية التي شهدت طفرة نمو لاحقة، لكنه لا يتعدى الآن عشرين في المائة من الدخل الفردي في كوريا الجنوبية، وبينما يلامس الناتج في لبنان (المقاوم!) عتبة عشرة آلاف دولار للفرد الواحد، يناضل الأردن لبلوغ نصف هذا المعدل مع أنه عقد بدوره صلحاً منفرداً وفر له كل أسباب الدعم والمساندة الدوليين.

إن جوهر سياسات التنمية تتمثل في حرية الاختيار، ولأنها كذلك فستكون الخيارات المعتمدة في تطبيقها عرضة للاستهداف في عالم تختلط فيه أوراق الاقتصاد بأوراق السياسة. وعلى كل دولة ترغب بانتهاج مسار تنمية يراعي مصالحها الخاصة أن تنهياً للدفاع عن ذلك المسار. المقاومة بهذا المعنى هي شرط من شروط اكتساب حق الاختيار، وتحرير القرار الاقتصادي والاجتماعي الوطني نسبياً من الضغوطات الخارجية. وليس لنا أن نقلل من أهمية الاستقرار في تحقيق التنمية، ولا من خطورة الحروب والاضطرابات الأمنية والعسكرية على الأداء الاقتصادي، لكن أي استقرار هو المقصود؟ هل هو الاستقرار الخلاق المنسجم مع الرؤية العامة لدولة قوية ذات هوية وموقع ودور، أم الاستقرار غير الخلاق الذي توصل إليه موقعو اتفاقات التسوية المنفردة، وفشل في تحقيق تلك المقايضة المزعومة بين التسوية والازدهار، بل إن الدول التي عقدت «اتفاقيات سلام» منفردة عانت من تدهور المكانة الإقليمية والدولية وفقدت باطراد حيويتها الاقتصادية والإنتاجية، مع تآكل في شرعيتها الوطنية مهد للانتفاضات التي شهدناها.

خامساً: أي اقتصاد لأي دولة؟

التحول الذي تقوده شعوب المنطقة، يحرك نقاشاً راكداً بشأن خيارات عدة أُجل البت بها مرات عدة. وليس صعباً تمييز خيوط هذا النقاش، حيث يمثل التحدي الاقتصادي جنباً إلى جنب مع التحديات السياسية الأخرى التي تقلق عواصم الغرب وتثير شهيتها في آن معاً، فالكل معني هناك بالحد من الخسائر الناجمة عن الحراك الجديد تمهيداً لاحتوائه، وتوظيفه إن أمكن في المنافسات الدولية المحتدمة. أما الشعوب المتحررة من قبضة الاستبداد والتي ينكب بعضها على وضع الآليات المفضية إلى خياراتها الجديدة، فهي واقعة تحت طائلة صراع خفي على رسم هوية الثورات وتحديد مستقبلها، ومحاولة جرها بعيداً عن المجال السياسي والاجتماعي الذي ولدت فيه.

هذا الصراع يعبر عنه اتجاهان يختصران عموماً الآراء المتداولة بشأن الدولة التي ستخرج من رحم الثورة.

يعارض **الاتجاه الأول**، المدعوم بطيف واسع من الليبراليين الجدد وأفكار موروثه من حقبة التسعينات، نموذج الدولة الفضاضة التي ينسب إلى تدخلها في شؤون الاقتصاد الفساد العظيم الذي أدى إلى تداعي الديكتاتوريات. وهو يجذب بالمقابل قيام دولٍ منطوية على نفسها، ومنصرفه إلى شؤونها الخاصة، بدعوى ان تثبيت الديمقراطية من جهة وتطوير الاقتصاد من جهة ثانية يشجعان على الفصل البات بين قضايا الداخل وقضايا الخارج، فأى جهد تصرفه الدول المتحررة من الاستبداد (مصر مثلاً) لتعزيز حضورها في صراعات و تسويات المنطقة أو على مائدة القرار الإقليمي، سيؤدى ثمنه وفق هؤلاء من حساب إعادة البناء الداخلي. ناهيك بالصلة المزعومة بين تعظيم دور الدولة داخلياً وخارجياً، و ونشوء أنظمة متسلطة عاتية.

لا يرى **الاتجاه الثاني**، رابطاً يذكر بين تأدية الدولة وظائفها الأساسية وبين بنية الفساد/التسلط، وتؤيده في ذلك تجارب إقليمية ودولية ناجحة، وقد اثبت بعضها أن بناء الدولة من الداخل دون تحصينها بسياسات خارجية مبادرة واستراتيجيات متينة، يصيرها دولة هشة في الأوقات الحرجة، وبينت تلك التجارب أيضاً أنّ تحقيق آمال النمو والتنمية يتطلب بيئة إقليمية قوامها التعاون والشراكة لا الانكفاء والعزلة، مما يعني أنّ التخلص من نموذج الدولة الفاشلة والتابعة مع سقوط الديكتاتوريات لا بد وأنّ يمهد لقيام دول فاعلة و قوية لا دول رخوة وهامشية.

لدينا أيضاً منطقتان متعارضتان، أحدهما يرى ان الحريات السياسية لا تستقيم من دون أسواق حرة وانفتاح اقتصادي واسع النطاق، وان ذلك هو مفتاح التنمية والإصلاح. اما الآخر فليديه ما يكفي من الشجاعة للدعوة إلى دول متدخلة و مأمونة الجانب في الوقت نفسه، حيث تداول السلطة هو الضمانة القوية في وجه استغلال السلطة لأهداف خاصة .

لو تصفحنا الأدبيات النيوليبرالية التي بدأت نصائحها بالظهور، لوجدناها تكرر التوصيات التي قدمتها قبل عشرين عاماً إلى اقتصادات أوروبا الشرقية التي انتقلت فجأة من الاقتصاد الموجه إلى النظام الحر. دون ان يلحظ مطلقاً هذه النصائح ما صاحب ذلك الانتقال من ظلمات اجتماعية وتقلبات نمو واضطرابات تنمية.

ويتعمد هؤلاء الخلط بين التحرير الاقتصادي والإصلاح من جهة، وبين كف يد الدولة والتقليل من رقابتها على الأسواق من جهة ثانية، ممهدين بذلك إلى مصادرة مبكرة لما يمكن ان يفضي إليه النقاش الدائر بين تيارات الرأي المختلفة في البلدان التي تخلصت من الاستبداد. فالتحدي الذي تواجهه هذه الدول كما يقول نائب رئيس مؤسسة كارنيغي هو "الاستمرار في الإصلاح دون ان تضطلع الدولة بدور اكبر في إدارة عجلة الاقتصاد". عن أي إصلاح يتحدث؟ إنه بكل بساطة الوصفة سيئة الصيت نفسها: بيع مزيد من المشاريع الحكومية والمرافق العامة (بمبرر أو من دون مبرر)، والحد من "خطر" تضخيم النفقات العامة وعلى رأسها الأجور وموازنات الدعم، هذا في مقابل تدفق مدروس للمساعدات والقروض، لتتولى الديمقراطيات الجديدة مهمة رئيسية هي إدارة المعونات وتسهيل وصولها.

أخيراً

هناك الكثير من المهام الملقة على عاتق الإسلاميين بوصفهم الكتلة السياسية الأكبر والأقوى تأثيراً، ولا سيما في مصر وتونس، إذ ليسوا معنيين فحسب بإدارة السلطة وصياغة السياسات بل عليهم قبل ذلك ان يقودوا حواراً داخلياً متشعباً، يشمل المسائل الرئيسية ويتضمن تنازلات متبادلة، تنازلات تقدم في المكان المناسب ولمصلحة الشركاء في وضع العقد الاجتماعي الجديد. والهدف المركزي لكل ذلك هو تحقيق التنمية المستقلة والسيادة الاقتصادية والسياسية. فالدولة القوية لا الدولة الرخوة هي البيئة المناسبة للتقدم، اما منطق النمو بأي ثمن فسيجر الدول المنتفضة إلى فخ المعونات، حيث عليهم تقديم التنازل لتلو الآخر للأقوياء والأثرياء على حساب الشركاء الطبيعيين في المحيط العربي والإسلامي القريب وفي العالم اجمع، وهذا يستحق مراجعات فكرية وفقهية وسياسية جمة.

فهل يكمل ثوار الميادين ثورتهم في أروقة السلطة ومجالات المعرفة؟